Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (3), Issue (9): 30 Sep 2019
P: 94 - 113
ISSN: 2522-3380
مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (3)، العدد (9): 30 سبتمبر 2019 م
ص: 94 - 113

Palestinian in the bodies of parliamentary Jordan in (1950-1967)

Sami Mohammed Alqam
Faculty of Educational Sciences || Al Quds Open University || Palestine

Abstract: After the Arab-Israeli war in 1948 and the establishment of the State of Israel on the Arab-Palestinian land، and the displacement of the Palestinian people to a number of Arab countries، foremost of which is Jordan. The Jordanian Arab Army، which participated in military operations in defense of Palestine، played a key role in rescuing the eastern and central parts of the country، which were later known as the West Bank of the Kingdom، including East Jerusalem. The unity between the banks of East and West Jordan gained its constitutional legitimacy by its approval and approval by the Jordanian Parliament on April 24، 1950. The Jordanian leadership was keen on the unity of the two people.

Keywords: Palestine، Jordan، Parliamentary Bodies، Constitution.

الفلسطينيون في الهيئات النيابية الأردنية (1950 - 1967)

سامي محمد علقم
كلية العلوم التربوية || جامعة القدس المفتوحة || فلسطين

الملخص: بعد وقوع الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1948م وقيام دولة إسرائيل على الأرض العربية الفلسطينية، وتهجير الشعب الفلسطيني إلى عدد من الأقطار العربية، وفي مقدمتها الأردن. وكان للجيش العربي الأردني، الذي شارك في العمليات العسكرية دفاعاً عن فلسطين، دور أساسي في إنقاذ الأجزاء الشرقية والوسطى منها، التي عرفت فيما بعد بالضفة الغربية من المملكة، بما فيها القدس الشرقية. كما اكتسبت الوحدة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية مشروعيتها الدستورية بإقرارها والمصادقة عليها من قبل مجلس الامة الأردني في الرابع والعشرين من نيسان/ إبريل/ 1950م، وحرصا من القيادة الهاشمية على وحدة الشعبين تم اشراك الفلسطينيين في الهيئات النيابية الأردنية. فقد جمعت بين الأردنيين والفلسطينيين وحدة الخطر والمصير والواقع المعاش وقامت بينهما وحدة حقيقية عززتها شبكة عريضة والمصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية وبالتحديد في الفترة بين 1950-1967م.
وهدفت الدراسة الى بيان أهمية العمل الأردني الفلسطيني الذي استوجب عمل سياسي منظم على المستويين الرسمي والشعبي بهدف تنسيق المواقف وتحديد الاولويات وتحصين المجتمع من أي اختراق، ليتحمل الأردن مسؤولية الدفاع عن القضية الفلسطينية.
وقد توصلت الدراسة لتوثيق العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ابان هذه الفترة بين شعب الضفتين، أما قطاع غزة فقد كان معزولا عن هذه التفاعلات منذ سنة 1948م، بسبب وقوعه تحت الادارة المصرية.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، الأردن، الهيئات النيابية، الدستور.

مقدمة

تأتي أهمية هذه الدراسة بأنها بينت كيف قوضت الوحدة بين الضفتين الفكرة الصهيونية في الابقاء على زعامتين أردنية وفلسطينية وعدم وجود تشريع موحد وبالتالي اثارة التنافس بينهما بما يضمن لها استمرارية التسابق في تقديم التنازلات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي واجراء المقابلات مع أهل الاختصاص.

نتيجة لضم الضفة الغربية الي المملكة الأردنية وتدفق مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين وقع تغيير جذري كبير في اوضاع الادارة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث بدأت الحكومة الأردنية اجراء تغيرات دستورية

وسياسية في نظام الحكم، بل وتقديم تنازلات جوهرية متلاحقة في منتصف الخمسينيات، لعل أبرزها التخلي عن الانضمام إلى الأحلاف الاستعمارية وتحرير جيش الأردن وتعريبه، والغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لسنة 1948.[1]

وبعد سلسلة المؤتمرات الشعبية التي نظمتها الحكومة الأردنية بالتعاون مع بعض جهات الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين لإضفاء صبغة شرعية على قرار الضم اتخذت الحكومة الأردنية سلسلة واسعة من الاجراءات التي استهدفت التكريس التدريجي لوحدة الضفتين علي المستويات الادارية والقانونية والسياسية وفي نهاية الأمر ادخلت تعديلات علي قانون الجنسية الأردني بمنح الفلسطينيين حقوق المواطنة تمهيداً لإشراكهم في التمثيل البرلماني (الانتخاب). وفي هذا الشأن صدرت يوم 13 كانون الاول (ديسمبر) عام 1949 إرادتان ملكيتان بشأن تعديل المادة 20 من قانون الانتخاب المذكور لإتاحة حق التصويت للفلسطينيين، ثم صدر قانون بتعديل تمثيل دوائر الضفة الغربية بعشرين نائباً وبموجبه قسمت الضفة الغربية إلى ستة دوائر وهي [2]:

1. القدس ومعها قضاء اريحا: أربعة نواب مسلمين ونائب واحد مسيحي.
2. قضاء بيت لحم: نائب واحد مسلم ونائب واحد مسيحي.
3. قضاء رام الله: نائبان مسلمان ونائب واحد مسيحي.
4. قضاء نابلس: أربعة نواب مسلمين.
5. قضاء طولكرم: نائبان مسلمان.
6. قضاء الخليل: أربعة نواب مسلمين.

بإجمالي عشرين نائباً أي بنسبة 50% من إجمالي عدد اعضاء مجلس النواب الذي بلغ عدد مقاعده 40 مقعداً.

وفي كانون الثاني (يناير) عام 1950 قامت حكومة أبو الهدى بحل **المجلس النيابي الأول** الذي لم تنته مدته الدستورية واعلنت عن نيتها اجراء انتخابات نيابية جديدة في الضفتين يوم 11 نيسان (ابريل) 1950. [3]، واستمر المجلس الجديد عاماً كاملاً من 2/ 4/ 1950 – 3/ 5/ 1951. وقد تميزت الانتخابات بكثرة المرشحين المتنافسين فقد بلغ عدد مرشحي الضفة الغربية خمسة وستين مرشحاً وبلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين حسب المصادر الرسمية 175 ألف في الضفة الغربية، وقد أسفرت الانتخابات فيما يخص الضفة الغربية عن فوز الآتي: (قضاء بيت لحم): توفيق قطان، وعبد الفتاح درويش، وعن (قضاء الخليل): عبدالله بشير عمرو، ورشاد الخطيب، ورشاد موده، وسعيد العزة، وعن (قضاء نابلس): قدري طوقان، وحكمت المصري، ومصطفى بشناق، وعبد الحميد أبو حجلة، وعن

(قضاء جنين): عبد الرحيم جرار، وتحسين عبد الهادي وعن (قضاء طولكرم): كمال حنون، وحافظ الحمد الله، وعن (قضاء القدس وأريحا):عبدالله نعواس، وكامل عريقات، وأنور نسيبة. وعن (قضاء رام الله): موسى ناصر، وخلوص الخيري، وعبدالله الريماوي.[4]

---

(1) هاني الحوراني، تاريخ الحياة النيابية في الأردن (1929- 1957) ط1، شرق برسن، نيقوسيا، 1989، ص 43.

(2) هاني الحوراني، التركيب الاقتصادي – الاجتماعي لشرق الاردن (1921 – 1950)، مركز الابحاث (م.ت.ف). بيروت، 1978، ص 158.

(3) كامل أبو جابر، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة في التطور السياسي، مخطوط مترجم من اللغة الانجليزية. مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، 1980 م، ص 13.

(4) خالد سالم اسماعيل أبو ربيع، الحياة البرلمانية في الاردن منذ وحدة الضفتين(1950-1967)، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، 1991م، ص 96.

وكان أعضاء المجلس المنتخبون يتراوحون بين: الانتماء الحزبي، والتفوق العلمي والطبقات، فقد فاز بالعضوية عدد من النواب ذوي الانتماءات الحزبية التي كان ينقصها الاعتراف الرسمي من الحكومة الأردنية ومنها الحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث وإن كانت تتلقى دعماً من الضفة الغربية. أما الحزب الدستوري وحزب الأمة فكانا يدينان بولائهما للقصر والحكومة. وجاء توزيع المقاعد على الأحزاب في البرلمان الثاني الذي بدأ من 20/ 4/ 1950 – 5/ 3/ 1951 كالآتي: -

- حزب البعث 2 مقاعد
- الحزب الوطني الاشتراكي 10 مقاعد
- الحزب الشيوعي 2 مقاعد
- الحزب الدستوري العربي 8 مقاعد
- حزب الأمة 2 مقاعد
- المستقلون 16 مقعد. (5)

وهذا التركيب يشمل الأعضاء الفلسطينيين والأردنيين.

وبمقتضى هذه التشكيلة الحزبية في **مجلس النواب الأردني الثاني** برزت معارضة قوية كان هدفها الأول العمل على تعديل الدستور بحيث يتضمن التعديل مسئولية الحكومة أمام البرلمان، ونقل الحياة البرلمانية في المملكة من شكلها الصوري إلى شكلها الدستوري الصحيح، أما بالنسبة إلى التكوين الاجتماعي فقد أثرت هذه العملية على سير أعمال هذا المجلس فمن حيث نواب الضفة الشرقية بقي هذا البرلمان على حاله وقد انتخب تسعة أعضاء من العشرين الذين انتخبوا في البرلمان الأول، أما الأحد عشر الآخرون فقد كانوا يمثلون الطبقة الاجتماعية نفسها من أبناء العائلات الثرية والمكانة المرموقة شأن حال نواب الضفة الغربية الذين كانوا يمثلون العائلات الكبيرة والمرموقة أيضاً. (6)

غير أن التفاوت في الانتماءات الحزبية والاجتماعية بين ضفتي الأردن لا يعني أن أعضاء الضفة الشرقية كانوا أقل تعلماً من الضفة الغربية والمهم هنا أن الجميع اتفقوا على أهمية وحدة الضفتين وضرورتها سيما وأنها جاءت في سبيل المحافظة على كامل الحقوق العربية الفلسطينية وعلى ما تبقى من الأراضي العربية الفلسطينية من الضياع والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة (7)، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.(8) وأن تعمل الحكومة الأردنية على تنفيذ هذه القرارات فيما يخص القضية الفلسطينية وتبليغها إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية.

أما انتخابات **المجلس النيابي الثالث** والذي حدث في 1/ 9/ 1951 واستمر حتى 22/ 6/ 1954 فقد جاءت نتائجه في الضفة الغربية على النحو التالي:

- قضاء القدس وأريحا: كامل عريقات، وأنور الخطيب، وعبدالله نعواس
- قضاء بيت لحم: توفيق قطان، وعبد الفتاح درويش
- قضاء الخليل: رشاد مسودي، وسعيد العزة، ورشاد الخطيب، ويوسف عباس عمرو.

---

(5) Vatikiotis P.J, Politics and The Military in Jordan: A Study of The Arab/ Legion (1921- 1957). Frankcass and co. London, 1967, P52.

(6) Ibid., P 53.

(7) Ibid., P 54

(8) محمود القاضي، شئ من الذكرة، ط 2، دار كنعان للدراسات والنشر،، دمشق، 1996، ص116.

- قضاء نابلس: حكمت المصري، ووليد الشكعة، وعبد القادر الصالح وقدري طوقان.
- قضاء جنين: نجيب مصطفى الأحمد، وعبد الرحيم جرار.
- قضاء طولكرم: هاشم الجيوسي، وحافظ الحمد الله.
- قضاء رام الله: عبدالله الريماوي، وخلوص الخيري، وموسى ناصر. (9)

ومن الملاحظ أنه قد تم إعادة انتخاب كلٍ من: رشاد مسودة، وسعيد العزة، ورشاد الخطيب عن قضاء الخليل، وعبد الفتاح درويش، وتوفيق قطان عن قضاء بيت لحم، وعن قضاء نابلس قدري طوقان، وحافظ العبدالله عن قضاء طولكرم. ولعل انتخاب هؤلاء النواب مرة أخرى يرجع إلى أنهم أبناء عائلة ثرية وتتمتع بمكانة مرموقة، والحصول على المستوى التعليمي الذي أهلهم لإعادة انتخابهم، وكانت مطالبهم في برامجهم الانتخابية تدعو إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للضفة الغربية.

أما بالنسبة للتركيبة الحزبية لأعضاء هذا المجلس (الثالث) فقد سيطر عليها الحزب الوطني الاشتراكي الذي فاز بأحد عشر مقعداً مشكلاً أكثر الأحزاب في عدد المقاعد للمرة الثانية على التوالي في الانتخابات أما الحزب الثاني فكان الحزب العربي الدستوري الذي فاز بتسعة مقاعد، ومن ثم جاء حزب البعث بثلاثة مقاعد، فالحزب الشيوعي بمقعدين، وحزب الأمة بمقعد واحد، فيما فاز ببقية المقاعد أعضاء مستقلون بلغ عددهم أربعة عشر عضواً. (10)

وكان للوضع الاقتصادي للبلاد النصيب في القضايا التي طرحها المجلسين للنقاش فيما يخص القضية الفلسطينية حيث طالب أعضاء المجلس بتحسين الحالة الاقتصادية للضفة الغربية التي كانت تعاني من انتشار الفقر والبطالة والعمل على توفير فرص العمل وضرورة إعطاء القروض للفلاحين والمزارعين والعمل على تخفيف الضرائب وإيجاد مشاريع اقتصادية انتاجية عامة بهدف النهوض بحالة البلاد السيئة.

أما بالنسبة لقضية اللاجئين فقد شكل مجلس النواب لجنة لدراسة أوضاعهم والوقوف عليها حيث تقدمت بدراسة وافية عن أوضاعهم ومصادر شكواهم واستطاعت أن تحصر مطالب اللاجئين فيما يلي:

تحسين الحالة الصحية حيث طالب المجلس الحكومة بالتركيز على حالة اللاجئين الصحية السيئة الناتجة عن سوء التغذية والتي أجمع اللاجئين على أنها ناشئة عن النقص في عمليات المواد التموينية المقدمة لهم من وكالة الغوث. (11) وبضرورة توفير العلاج اللازم للمصابين بالأمراض في عيادات وكالة الغوث التي تعاني من نقص في الأدوية. كما تركزت المطالبة حول فتح المستشفيات لمعالجة الأوبئة المنتشرة. وطالب المجلس الحكومة بالاهتمام بتعليم أبناء اللاجئين وعدم الاكتفاء بما تقدمه مدارس وكالة الغوث وطالب أيضاً بضرورة فتح مدارس حكومية أمام أبناء اللاجئين خاصة وأن هذه المسئولية تقع على عاتق الحكومة التي يجب أن تساوي بين رعاياها. وكما طالب الحكومة بالعمل على الإشراف على مدارس وكالة الغوث، ومطالبة الوكالة بتحديث مدارسها وتوسيعها لاستيعاب الطلبة اللاجئين. (12)

أما انتخابات **المجلس النيابي الرابع** فقد جرت في 20/ 10/ 1954 واستمر حتى 26/ 6/ 1956 وقد تمخضت نتائجها فيما يخص الضفة الغربية على النحو التالي:

- قضاء القدس وأريحا: أنور نسيبة، وكامل عريقات، وأنطوان عطاالله.

---

(9) محمود القاضي، المرجع السابق، ص 117.

(10) طاهر المصري " اللاجئون الفلسطينيون مشكلة تفاوضية أم تفصيلية استراتيجية، ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، 2000، ص 8.

(11) طاهر المصري، المرجع السابق، ص 9

(12) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 165

- قضاء بيت لحم: توفيق قطان، وعبد الفتاح درويش
- قضاء الخليل: رشاد مسودي، ويوسف عباس عمرو، وعبد العزيز السويطي، واسماعيل حجازي.
- قضاء نابلس: وليد الشكعة، وحكمت المصري، وعبد القادر الصالح وعبد الرؤوف الفارس.
- قضاء جنين: عبد الرحيم جرار، ومصطفى ارشيد.
- قضاء طولكرم: هاشم الجيوسي، وأحمد الداعور.
- قضاء رام الله: خلوص الخيري، وعمر الصالح البرغوثي، وعيسى عقل. [13] لقد أعيد انتخاب كلٍ من: كامل عريقات عن قضاء القدس وأريحا، وتوفيق قطان، وعبد الفتاح درويش عن قضاء بيت لحم، ورشاد مسودة عن قضاء الخليل.

لم يفز نصف المرشحين في المجلس النيابي الرابع والذين كانوا نواباً في المجلس النيابي الثالث، لأن أصحاب المال والجاه هم المتعلمون في ذلك الوقت وهم بالتالي أصحاب السلطة، وهذه الطبقة هي التي تجلس في مراكز قيادة الأحزاب السياسية.

أما تركيبة المجلس الحزبية والاجتماعية فقد اختلفت عن سوابقه اختلافاً كبيراً، وقد يبدو القول إن البرلمان الرابع يمثل نفس الطبقات الاجتماعية ونفس الدرجات العلمية ولكنه اختلف اختلافاً جوهرياً من الناحية السياسية ويبدو في هذا القول نوع من الغرابة ومناقضة الواقع، ولكن التناقض والغرابة يزولان بسرعة عندما ندرك أن قيادات الأحزاب العقائدية وغير العقائدية كحزب البعث والحزب الشيوعي والحزب الوطني الاشتراكي والحزب العربي الدستوري لم يكونوا من طبقات الشعب ذات الجاه أي المعروفين بالبروليتاريا بل ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الرفيعة من المجتمع الأردني (14) وأبناء العائلات وذوي المال والجاه والعلم أي الطبقات البرجوازية. وينبغي التأكيد هنا بأن ذوي المال هم المتعلمون وهم أنفسهم أيضاً أصحاب الجاه والسلطة الذين يسيطرون على مراكز قيادة الأحزاب السياسية.

وقد جاءت حصة الأحزاب السياسية في هذه الدورة على النحو التالي: مقعد للحزب الوطني الاشتراكي، ومقعدان للحزب الشيوعي، ولا شيء لحزب البعث، وأربعة مقاعد لحزب الإخوان المسلمين، ومقعد لحزب التحرير وخمسة عشر مقعداً للمستقلين. [15]

وقد تركز نشاط هذا المجلس في تمسكه بإبقاء القضية الفلسطينية حية، مطالباً باتخاذ الوسائل الكفيلة بإبقائها كذلك، وأكد أيضاً على رفض الأمة لكل حل لا يتفق مع الأماني القومية وأعلن أنه لا تفريط في حقوق العرب في فلسطين مثل حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم واعتبر أعضاء البرلمان القضية الفلسطينية قضية وطنية وعربية وإسلامية وليست قضية أهل فلسطين فقط. [16]

أما موقف النواب من المعاهدة الأردنية البريطانية فقد كرر النواب اعتراضهم عليها وطالبوا بإلغائها فاضطرت الحكومة إلى إصدار بيان يشير إلى عزم الحكومة على تعديل هذه المعاهدة تعديلاً من شأنه قلب المساعدة المالية البريطانية إلى أجور ثابتة مقابل استعمال المطارات الأردنية تدفع لخزينة المملكة الأردنية مباشرة لا أن تودع في حساب خاص بالجيش الأردني. وقد وصف بعض أعضاء المجلس المعاهدة بأنها لا تترك الخيار ولا حرية التصرف وأنها وضعت البلاد في صلب الأحلاف وفي قلب المعركة الاستعمارية المقبلة، وشدد أعضاء البرلمان على أن أي حلف أو

(13) نفسه، ص 166

(14) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 167.

(15) نفسه ، ص 167

(16) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية (1921 – 1957)، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 339.

ارتباط مع الدول الأجنبية لا يمكن أن يصدر عن إرادة الأمة أو أن يعد تعبيراً صادقاً عن ضميرها ما لم تكن طليقة من كل قيد ومحررة من نوازع الاستعمار بدءاً من أسباب الخوف والجوع. (17)

وأكد أعضاء المجلس على أن ارتباط الأردن مع بريطانيا بموجب المعاهدة يقود البلاد إلى السبيل الذي تريده الدول الاستعمارية، وبينوا أن بريطانيا والولايات المتحدة متفقتان كل الاتفاق على إيجاد مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط بقصد حماية الاستعمار وتثبيته في البلاد الاسلامية ومحاربة عدوها الأول وهو الأمة الاسلامية. ومجابهة المعسكر الشيوعي والعمل على تسخير البلاد وشعوبها للدفاع عن الاستعمار الغربي في حالة وقوع الحرب.

أما انتخابات **المجلس النيابي الخامس** فقد جرت في 21 أكتوبر 1956 في جو ساده الهدوء والنظام والنزاهة واعترفت جميع الجهات التي اشتركت في الانتخابات والتي راقبتها بتوفر الحرية المطلقة فيها لجميع الكتل والأحزاب السياسية، وجاءت نتيجة الانتخابات في الضفة الغربية على النحو التالي:

- قضاء القدس وأريحا: الدكتور داود الحسين، والدكتور يعقوب زياد ين، وكامل عريقات
- قضاء بيت لحم: محمد سالم الذويب، ويوسف البندك
- قضاء الخليل: سعيد العزة، وعبد الخالق يغمور، وحافظ عبد النبي، وأحمد محمود حجة
- قضاء نابلس: عبد القادر الصالح، وحكمت المصري، وليد الشكعة، وفائق غبتاوي.
- قضاء جنين: نعيم عبد الهادي، ونجيب الأحمد.
- قضاء طولكرم: حافظ الحمدالله، وأحمد الداعور.
- قضاء رام الله: عبدالله الريماوي، وكامل ناصر، وفائق وراد. (18)

ويلاحظ في هذا المجلس أعادة ترشيح كلٍ من: كامل عريقات عن القدس وأريحا، وسعيد العزة عن الخليل، وحكمت المصري عن نابلس، وحافظ الحمد الله عن طولكرم، وذلك لأن الطيف الحزبي قد أضفى صبغة على طبيعة الانتخابات البرلمانية عام 1956 م في الأردن، من إخوان مسلمين، وحزب البعث، وحزب التحرير، كلها لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية الأردنية، وإلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية بتاريخ 14/ 3/ 1957 م وكذلك بروز الاتحاد العربي بين الأردن والعراق. أما النسبة الدينية بين المسلمين والمسيحيين فكانت قائمة على صناديق الاقتراع أي لم يكن هناك نسبة محددة لكل منهم.

وقد ترأس هذا المجلس السيد حكمت المصري خلال الفترة من 25 أكتوبر 1956 – 30 أيلول 1957، والدكتور مصطفى خليفة من 1 أكتوبر 1957 حتى موعد حله.

أما تركيبة المجلس الحزبية والعلمية فنلاحظ أن انتخابات البرلمان الخامس اشتركت فيها جميع الأحزاب السياسية العلنية: الحزب الوطني الاشتراكي والإخوان المسلمين، وحزب الاتحاد الدستوري الذي أنشأه توفيق أبو الهدى، والأحزاب المحظورة على اختلاف اتجاهاتها وميولها السياسية وهي حزب البعث الاشتراكي، وحزب التحرير الاسلامي، والجبهة الوطنية (الشيوعية). (19) أما نتائج الانتخابات لمدى القوة التي تمتعت بها بعض الأحزاب فكما يوضح الجدول التالي:

(17) فيصل بطاينة، ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة. ج 1، الامارات العربية المتحدة، د. ت، ص 184.

(18) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 206.

(19) خالد أبو ربيع ، المرجع السابق، ص 208

جدول (1) نتائج الانتخابات مدى القوة التي تمتعت بها بعض الأحزاب

الحزب	المقاعد
الحزب الوطني الاشتراكي	11
الحزب الشيوعي	3
حزب البعث	2
الحزب الدستوري العربي	4
حزب الأمة	1
الإخوان المسلمين	4
حزب التحرير	1
المستقلون	14 [20]

ويظهر لنا الجدول السابق أن الحزب الوطني الاشتراكي قد تقدم الأحزاب الأخرى في عدد المقاعد يليه الحزب الدستوري العربي والإخوان المسلمون حيث فاز كل منهما بأربعة مقاعد، وحزب البعث والحزب الشيوعي فازا بخمسة مقاعد، بينما تفوق المستقلون على سائر الأحزاب وحافظوا على مستوى تمثيلهم المعهود في المجالس السابقة، وخسر الحزب الدستوري العربي ثلاثة عشر مقعداً ولم يفز إلا بأربعة مقاعد وهو من أنصار الحكومة. وأصبح الاشتراكيون القوميون بذلك تحت زعامة سليمان النابلسي أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي الذي شكل الحكومة الجديدة. أما نسبة المتعلمين في المجلس فكانت مرتفعة وكما يحللها لنا الجدول التالي:

جدول (2) نسبة المتعلمين في المجلس

المستوى	نواب الضفة الشرقية	نواب الضفة الغربية	المجموع	نسبة المجموع
أمي	1	0	1	%2.5
ابتدائي	2	1	3	%7.5
ثانوي	6	7	13	%32.5
الجامعة	11	12	23	%57.5
قانون وطب	6	3	9	%22.5
دراسات حرة	1	3	4	%100

وبعد الانتهاء من جلسة الافتتاح عقد مجلس النواب جلسته الأولى في 25 أكتوبر 1956 وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً الشيخ حمد بن حجازي نائب بدو الجنوب، وجرى انتخاب رئيس المجلس وفاز السيد حكمت المصري بأغلبية 27 صوتاً. [21]

وبعد ظهور نتائج الانتخابات عهد الملك حسين إلى سليمان النابلسي أمين عام الحزب الوطني الاشتراكي صاحب الأكثرية في مجلس النواب بتأليف الوزارة الجديدة الذي اتخذ مواقف إيجابية من القضية الفلسطينية إذ أعلن نواب البرلمان وحكومة النابلسي اعتبار إسرائيل كياناً غير شرعي قائماً على الغزو والعدوان، وتأكيد رفض الصلح، والرفض المطلق لكل مشروع ينطوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاعتراف بها أو إقامة علاقات

(20) نفسه ، ص 208

(21) فيصل بطاينة، المرجع السابق، ص 88.

مشتركة معها[22] إضافة إلى اعتبار فلسطين قضية العرب جميعهم وأنه لابد من استمرار المعركة مع الاستعمار والصهيونية، وضرورة الاستعداد لمعركة التحرير من خلال العمل على تدعيم وبناء القوات المسلحة، وتحقيق مبدأ خدمة العلم، وإعادة النظر في قوانين الجيش والحرس الوطني، واعتبار خطوط الهدنة خطاً واحداً والسعي لتوحيد النظم، والتدريبات العسكرية مع جيوش مصر وسوريا.

أما في مجال السياسة الخارجية فقد ركز أعضاء البرلمان على المعاهدة الأردنية – البريطانية فطالبوا نيابة عن الشعب الأردني بإلغائها وإجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية قواعدها واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، وشدد أعضاء المجلس كذلك على قبول المعونة العربية المعروضة على الأردن كبديل للإعانة البريطانية. وفيما يتعلق بحلف بغداد أشار المجلس على الحكومة الأردنية بالمناداة بسقوطه والعمل على إقامة وحدة عربية شاملة.[23] ونتيجة لهذا التوجه الحكومي والشعبي قام الملك حسين بزيارة إلى المملكة العربية السعودية واجتمع مع الملك سعود في المدينة المنورة عام 1957 وبحث خلال ذلك الاجتماع المعونة العربية للأردن والطرق الكفيلة بجعلها حقيقة واقعة. وكان من نتائج هذا الاجتماع الاتفاق على أن يجتمع الملك سعود والملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس شكري القوتلي وتم عقد الاجتماع في القاهرة بتاريخ 19 كانون ثاني (ديسمبر) 1957 وأسفر الاجتماع عن توقيع اتفاقية التضامن العربي.[24]

أما موقف أعضاء المجلس النواب من هذه الاتفاقية فقد وصفوها بأنها تعبير عن التضامن والوحدة وإدراك للمسئوليات واستجابة لرغبة الشعوب وقيامها بالواجب المترتب عليها، وأعرب المجلس عن تقديره لدور مصر وسوريا والسعودية وحيا الحكومة الأردنية على الخطوة الوطنية التحررية التي أقدمت عليها بقبولها المعونة العربية، ومن ثم طالب بعض الأعضاء بإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية التي لم يعد لها وجود شكلاً وعملاً خاصة بعد اتفاقية التضامن العربي.[25] وبعد موقف أعضاء البرلمان الداعم لاتفاقية التضامن العربي عقد مجلس النواب جلسة مشتركة للنظر في قانون إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية المقدم من الحكومة والذي أطلق عليه قانون إنهاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية لسنة 1948 على أن يعمل به من تاريخ 14 آذار (مارس) 1957، حيث نص على إنهاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية المعقودة ما بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية مع ملحقاتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها. [26] وقد صادق المجلس بالإجماع على قانون إلغاء المعاهدة ووجه الشكر للحكومة على استجابتها لرغباته.

أما فيما يتعلق بمبدأ ايزنهاور 1957 الذي عرض تقديم مساعدة لأقطار الشرق الأوسط وملء الفراغ بعد الرحيل البريطاني والفرنسي من منطقة الشرق الأوسط وموقف النظام الهاشمي المؤيد له، اندلعت التظاهرات في المدن الكبرى في ضفتي النهر، مما حدا بالملك حسين أن يطلب من سليمان النابلسي تقديم استقالته.

أما بالنسبة لمجلس النواب فقد طرأت عليه بعض التعديلات حيث أجبر ستة نواب على تقديم استقالتهم وهم: وليد الشكعة وحكمت المصري نائبا نابلس، ونعيم عبد الهادي نائب جنين، وعبد الحليم النمر وصالح المعشر

(22) نفسه، ص، 90.

(23) فيصل بطاينة ، المرجع السابق، ص، 91.

(24) تشارلز جونسون، الأردن على الحافة، ترجمة فهمي شما، د. ن. عمان(د. ت)

(25) نفسه، ص، 55.

(26) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميدان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 4، القاهرة 1972، ص 310.

نائبا السلط، وعبد القادر طاش نائب عمان[27] وفصل تسعة أعضاء بتاريخ 3 كانون الأول 1957 بسبب انتماءاتهم الحزبية وهم: شفيق ارشيدات نائب أربد، ويعقوب زيادين نائب القدس، ويوسف البندك وعبد الخالق يغمور نائبا الخليل، وأحمد الداعور نائب طولكرم، وكمال ناصر وفائق وراد نائبا رام الله. وبهذا التغيير استطاعت الحكومة إبعاد النواب المعارضين والمنتمين إلى أحزاب البعث والشيوعي والوطني الاشتراكي، وحل مكانهم نواب أكثر عطفاً على الوضع في الأردن وأكثر تفاهماً مع النظام.

المجلس النيابي السادس:-

في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء هزاع المجالي في انفجار وقع في مبنى رئاسة الوزراء يوم 28/ 8/ 1960 م. ثم تكليف بهجت التلهوني بتأليف الوزارة، واستمرت حكومته أقل من عام إذ قدم استقالته في 28/ 6/ 1961 م وعهد الملك حسين إليه بتأليف الوزارة الجديدة وفي عهد هذه الحكومة انتهت المدة الدستورية لمجلس الأمة الخامس في 20/ 10/ 1961. [28]ولذلك كان من مهام هذه الوزارة الإشراف على انتخابات البرلمان السادس.

وبناء على الإرادة الملكية بتاريخ 27/ 8/ 1961م بشأن إجراء الانتخابات واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 329، بتاريخ 27/ 8/ 1961 وعملاً بأحكام المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 24 لسنة 1960 قرر مجلس النواب الأردني تعيين يوم الخميس19/ 10/ 1961موعداً للانتخابات كما تحددت فترة تقديم طلبات الترشيح مدة خمسة أيام من 24- 28/ 9/ 1961 م.[30] والذي ميز هذا المجلس عن المجالس النيابية السابقة أن تشكيله تم بمنع الأحزاب السياسية ورجالها من الترشيح للانتخابات بمقتضى قرار الحكومة في 1957 م بمنع الأحزاب السياسية من ممارسة أعمالها. وعلى هذا حدث تنازل من المرشحين في مختلف مناطق الضفتين بناءاً على قرار المنع، فمثلاً سحب رفعت النابلسي ترشيحه عن قضاء نابلس، وبالتالي فاز بقية المرشحين بالتزكية بعد غياب المنافسين لهم. ففي منطقة نابلس فاز كل من: عبد الرؤوف الفارسي، وعبد القادر الصالح، ونعيم طوقان، وعبد اللطيف غبتاوي، وارشيد النمر، وعبدالله الخطيب، وفي جنين: نجيب الأحمر، وجمال عبد الهادي، وعبد الرحيم ارشيد، وفي طولكرم: عبدالله الفياض، وحافظ عبد النبي، وفلاح حنون. [31]. وبهذا أصبح عدد الذين فازوا بالتزكية وأعلنت نتائجهم قبل موعد الانتخابات بيوم واحد أربعون عضواً من أصل 60 نائباً وهم عدد أعضاء مجلس النواب ولم يبق إلا عشرون مقعداً موزعين على ست مناطق هي السلط واربد والطفيلة والخليل ورام الله.

وفي التاريخ المحدد للانتخابات وهو 16/ 10/ 1961 جرت العملية الانتخابية بكل هدوء وبانتظام وبشكل ملحوظ وعادي ولم يبلغ عن وقوع أي حادثة في أي منطقة واستمرت من الساعة السابعة صباحاً وحتى السابعة مساءاً، وقد انتخب الناخبون في دوائرهم عشرين نائباً يضافون إلى النواب الأربعين الذين أعلن عن فوزهم بالتزكية ليؤلفوا معاً مجلس النواب الجديد والمؤلف من ستين عضواً. [32] وأعلن الحكام الإداريون في المناطق التي جرت فيها الانتخابات النيابية أسماء الفائزين صباح يوم الجمعة الواقع في 20/ 10/ 1961 وكانت النتائج كما يلي:

---

(27) منيب الماضي وسليمان موسي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط1، عمان، 1959 م.، ص 675.

(28) الوزارات الأردنية، ص 51- 52

(30) صحيفة فلسطين، 26/ 9/ 1961.

(31) صحيفة فلسطين 20/ 22/ 10/ 1961م، ص 1-4

(32) نفسه، ص 4.

ففي قضاء الخليل: فاز اسماعيل حجازي، وفطين طهبوب، ومحمد محمد قراجة، وعلى الشريف، وأحمد محمود حجة، وفي قضاء بيت لحم: محمد سالم الذويب، وحسين شحاتة، وحسين عبد الفتاح درويش، ونقولا يعقوب قطان، وفي قضاء رام الله: قاسم الريماوي، وعبدالله جودة، وشاهر حسين، وعيسى عقل.[33]

ما يميز أعضاء المجلس النيابي السادس أنه فصل عدد منهم بسبب انتماءاتهم الحزبية مثل: يعقوب زيادين نائب القدس، ويوسف البندك، وعبد الخالق يغمور، ونائبا الخليل، وأحمد الداعور (حزب التحرير) نائب طولكرم، وكمال ناصر وفائق وراد نائبا رام الله، وهم منتخبون لحزب البعث والحزب الشيوعي والوطني الاشتراكي، وما يميز هذا المجلس عن المجالس النيابية السابقة أنه تم حجب الأحزاب السياسية والأشخاص المؤطرين حزبياً من النزول للانتخابات لذا نجد أن جميع الوجوه في المجلس السادس هي وجوه جديدة وفاز معظمهم بالتزكية.

ولنا أن نتساءل هنا إذا كانت الفكرة من زيادة عدد النواب هو التقليل من فاعلية كل فرد منهم أم العكس ؟ من المعروف أن المناورات السياسية تصبح أسهل في مجموعة صغيرة محكمة الأطراف، لكن زيادة المقاعد زاد من عدد النواب الموالين للحكم.[34]

والحقيقة أن تلك الانتخابات اتسمت بعدم النزاهة وكان اشتراك الناخبين فيها قليل جداً. [35] إذ لم يزد نسبة الذين اقترعوا على 10% من مجموع المسجلين في قوائم الانتخابات الذين يحق لهم التصويت. فضلاً عن أن ثلثي نواب هذا المجلس فازوا بالتزكية وبدون منافسة، أي لم تكن هناك انتخابات فعلية سوى على عشرين مقعداً كان التنافس فيها قليلاً وذلك بسبب عدم السماح للأحزاب السياسية أو لرجال بالترشيح للانتخابات ولهذا كله كان المجلس مجلساً محافظاً وموالياً للحكومة. [36]

أما فيما يتعلق بالمواقف السياسية لهذا المجلس فنراه مثل المجالس التي سبقته يؤكد على أن القضية الفلسطينية قضية العرب عامة ولا يجوز لأي دولة عربية أن تنفرد نحوها بسياسة خاصة، ودعوة الأمة العربية إلى العمل على تنظيم جهودها نحو التضامن العربي. أما بالنسبة لعلاقات الأردن الخارجية فقد أكد المجلس على ضرورة أن تبقى في نطاق الاحترام والمساواة المطلقة مع التأييد التام لكل شعب يكافح من أجل حريته واستقلاله. وفي المجال الاقتصادي دعا الحكومة إلى تطوير الاقتصاد الأردني ورفع مستوى الانتاج في البلاد وبذل المزيد من الجهد لإيصال البلاد إلى مستقبل أفضل ينعم فيه المواطنون على السواء بالرخاء والعيش الكريم. كما طالب أعضاء المجلس أيضاً بتحسين أوضاع اللاجئين الصحية السيئة الناتجة عن سوء التغذية، وضرورة فتح المستشفيات لمعالجة الأوبئة المنتشرة وفتح المدارس الحكومية أمام أبناء اللاجئين خاصة وأن هذه المسئولية تقع على عاتق الحكومة التي يجب أن تساوي بين رعاياها. [37]

كما طالب أعضاء المجلس بمقاطعة فرنسا اقتصادياً وسياسياً لاشتراكها في العدوان على مصر عام 1956 م وجاء ذلك على لسان حافظ الحمد الله (نائب طولكرم) في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ 30/ 11/ 1962 م ذاكراً أن المقاطعة الاقتصادية هي السلاح الوحيد الذي يملكه العرب ليضربوا به فرنسا، فالخطب والتصاريح

---

(33) الجريدة الرسمية الأردنية، 21/ 10/ 1961م، ص 1368 – 1370

(34) كامل أبو جابر، المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة في التطور السياسي، مخطوط مترجم من اللغة الانجليزية، مكتبة الجامعة الاردنية، عمان، 1980، ص 26

(35) Peter Gubser , Jordan Crossroad of Middle Eastern event, United States of America, 1983, P 176.

(36) Nasser. H.Aruri, Jordan: Studying political Development (1921-1965), Nether lands: Martinus Nishom, the Mague, 1972,P90.

(37) محاضر مجلس النواب الأردني السادس، 3/ 11/ 1961، ص 70-71

ليست سلاحاً، إنما هي قتل للوقت فإذا أرادت الحكومة أن تضرب فرنسا بالسلاح الوحيد الذي تملكه فعليها أن تستجيب لقرارات المجلس السابقة ورغبة الشعب بمقاطعة فرنسا. [38] وطالب غالبية الأعضاء أن لا تقتصر المقاطعة على الناحية الاقتصادية وإنما ينبغي المقاطعة الثقافية وهي الأخطر، وتتمثل في غلق المدارس الفرنسية في الأردن وناشدوا الدول العربية بمقاطعة فرنسا.[39]

وأمام المطالب المتكررة شأن مقاطعة فرنسا ردت الحكومة على لسان وزير المالية قائلاً: " إن هذا الموضوع لم يكن جديداً وإنما بحث عدة مرات وقد دعت إليه الجامعة العربية وعقد اجتماع في دمشق وبحثت الاقتراحات الثلاثة بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً وقد اتخذ هذا القرار بالإجماع باستثناء الأردن التي صرح مندوبها بأن مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً إجراء لا تستطيع الدول العربية اتخاذه بسرعة وخاصة فيما يتعلق بالمقاطعة الثقافية، ففي مصر وسوريا ولبنان مدارس كثيرة ومع الأسف الشديد أن الدول العربية لم تستطع حتى الآن تأمين التعليم لكافة أبناء الشعب العربي، ولذلك فهي مضطرة لأن تعالج الموضوع بروية وتفهم وعلى هذا تأجل الاجتماع. أما فيما يتعلق بالناحية الاقتصادية فإن كل الموارد التي نستوردها تأتي من الدول العربية الشقيقة. [40]

وكان رئيس الوزراء بهجت التلهوني قد رد بتاريخ 20/ 11/ 1962 على توصية المجلس النيابي التي وجهها إلى الحكومة وذكر في رده " كانت قد صدرت إرادة ملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن قطع العلاقات السياسية مع الجمهورية الفرنسية أما قضية مقاطعة فرنسا اقتصادياً وثقافياً فقد بقيت موضع دراسة ومشاورات مع الدول العربية لاتخاذ موقف موحد ولم نتوصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الموضوع وبناء على توجيه مجلس النواب كلف وزير الخارجية لإثارة هذه القضية في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لاتخاذ القرار الموحد اللازم. [41]

أما بالنسبة للعلاقات مع الدول العربية فقد طالب غالبية النواب في الجلسة التي عقدت بتاريخ 23/ 12/ 1962 لمناقشة بيان رئيس الوزراء حول علاقات الأردن بالدول العربية، بضرورة أن تكون سياسة الحكومة تجاه الدول العربية تعبيراً عن رأي الشعب، وذلك لأن المواطنين لا يرغبون إلا أن تكون علاقات الأردن بما فيها الضفة الغربية مع الدول العربية علاقات تقوم على الأخوة والإصلاح وأكد النواب على أنهم لا يستطيعون العيش منعزلين في ذلك الجو ولا بد من التكاتف مع الأشقاء في الدول العربية. (42)

ومن المواضيع التي أثارها المجلس في مجال الحريات مطالبتها من زيادة حرية الصحافة والسماح للصحفيين بحضور جلسات مجلس النواب لتغطية المناقشات، وقد ضربوا مثلاً على ذلك بصحف مصر ولبنان التي تطفح بمحاضر جلسات مجلس النواب هناك. ولاقى هذا المطلب التأييد من معظم أعضاء المجلس وكانوا قد وصفوا في كلماتهم ومناقشاتهم الصحافة في كافة أقطار العالم بأنها لسان حال كل مواطن وهي الشاشة التي يظهر عليها رسم كل موضوع يعالج في البلاد من حيث الأوضاع الداخلية والخارجية وتساءل بعض النواب بأنه كيف يتم نشر أخبار عن جلسات هذا المجلس في الصحف العربية ولا تنشر في الصحف المحلية الأردنية واعتبروا ذلك إساءة إلى سمعة

(38)) نفسه، ص 86

(39) نفسه، 10/ 12/ 1961، ص 315

(40) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 244

(41) نفسه.

(42) محاضر مجلس النواب السادس، 29/ 1/ 1961، ص 106

المجلس ولذلك طالبوا أن يجاز للصحافة حضور جلسات المجلس وأن تذاع على الرأي العام الصورة الصحيحة عما يدور خلال مناقشاته. (43)

- وبالنسبة إلى تركيبة المجلس الاجتماعية والعلمية، فقد كان مشابهاً لسابقيه من المجالس والذي ميز هذا المجلس عن المجالس السابقة هو منع الأحزاب السياسية من الترشيح للانتخابات. (44)

أما نهاية المجلس السادس فكان نتيجة خلاف مع السلطة التنفيذية خاصة عندما قدمت الحكومة للمجلس قانون استقلال القضاء لسنة 1962، وبعد مناقشته لم ينل موافقة ثلثي الأعضاء، ورفع إلى مجلس الأعيان الذي أعاده إلى مجلس الوزراء ثم ترتب على ذلك الدعوة إلى اجتماع مشترك للمجلسين (أعيان ونواب) لمناقشة القانون وعند التصويت لم ينل تأييد الثلثين أيضاً وبالتالي رفض مجلس الأمة مشروع قانون استقلال القضاء المعدل لسنة 1962، وقرر إعادته إلى الحكومة مرفوضاً طبقاً للمادة 92 من الدستور الأردني. (45) وعلى هذا أقدم وصفي التل على حل البرلمان في السادس من أكتوبر(تشرين الأول) 1962.

ونستنتج من المجلس السادس أنه كان مجرد صورة ليس له أي تأثير بل كان القرار بيد السلطة التنفيذية ودليل ذلك بداية انتخاباته حيث فاز معظم الأعضاء عن طريق التزكية ومما يدلل على ذلك أيضاً إبعاد الأحزاب السياسية عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

أما انتخابات المجلس النيابي السابع: فقد جرت في 24/ 11/ 1962 وكان الملك حسين قد وجه نداءً دعا فيه الشعب للمشاركة في الانتخابات لاختيار ممثليهم كان له صداه في عملية الاقتراع إضافة إلى ذلك قيام الملك ولأول مرة بزيارة إلى مقار صناديق الاقتراع، حيث شهدت إقبالاً من الناخبين، واشترك في التصويت أكثر من 70% من المسجلين وعددهم 450 ألفاً. (46)وتنافس 166 مرشحاً على 57 مقعداً بعد فوز ثلاث نواب بالتزكية. وسادت عملية الاقتراع الحرية والنزاهة دون أن يكون هناك تأثير أو ضغوط من أي طرف. والواضح من نسبة المشتركين في الانتخابات أن الشعب راضٍ عن عملية التحضير للانتخابات ودلالة على أن العملية سارت في جو من الحرية مما أتاح لأكبر عدد ممكن من المواطنين للمشاركة في الإدلاء بأصواتهم. (47)

أما نتيجة الانتخابات في الضفة الغربية جاءت على النحو التالي:-

- قضاء القدس: داود صالح الحسيني، وخليل محمد السلواني، واسحق خضر الدزدار، وانطوان فرنسيس الينا، ويوسف نقولا عبده.
- قضاء بيت لحم: محمد سالم ذويب، وربحي مصطفى حسن، وعفيف بن سالم البطاري وفربون جورج فربون.
- قضاء الخليل: ياسر حسن عمرو، واسماعيل حجازي، وصدقي الجعبري، ويوسف عبد الفتاح أبو عوض، ويوسف عبد الحميد التكروري التميمي.

---

(43) خالد سالم أبو ربيع، المرجع السابق، ص 247

(44) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 27

(45) مجلس الأمة الأردني السادس (أعيان ونواب)، عدد 27، 1/ 7/ 1962، ص 255.

* تنص المادة 92 على أنه إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لبحث المواد المختلفة فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين وعندما يرفض بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها.

(46) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 256

(47) صحيفة الدفاع، 25/ 11/ 1962، ص 1

- قضاء نابلس: مشهور الضامن، وعبد الرؤوف الفارسي، وعبد القادر الصالح، وحاتم ابو غزالة وراشد أغا النمر، وعبد اللطيف عنبتاوي.
- قضاء جنين: عبد الرحيم جرارة، ونجيب الأحمد، ومحمد الحاج حسن.
- قضاء طولكرم: عواد محمد عواد، وحافظ الحمد الله، وشكيب الجيوسي.
- قضاء رام الله: قاسم الريماوي، وكامل محي الدين محمد، وحنا عيسى خلف، وعلى محمود الرمحي.[48]

في هذا المجلس أعيد انتخاب كلٍ من: عبد الرؤوف الفارسي، وعبد القادر الصالح، وعبد اللطيف عنبتاوي، وارشيد النمر عن قضاء نابلس، وعن قضاء جنين: نجيب الأحمد، وعن قضاء طولكرم حافظ الحمد الله، وعن قضاء بيت لحم محمد سالم الذويب، وعن قضاء رام الله قاسم الريماوي، وعن قضاء الخليل اسماعيل حجازي. ولعل بروز هذه الوجوه مرة أخرى يرجع إلى أن الانتخابات كانت أكثر جدية من انتخابات المجلس السادس، والتي لم تكن حرة ومعظم الذين فازوا هم من التيار المعتدل في المجتمع وهذا يفسر فوز هذه الوجوه مرة أخرى.

ومن خلال دراسة النتائج التي أفرزتها الانتخابات نجد أن مجلس النواب السابع جاء على عكس مجلس النواب السادس الذي فاز ثلثا نوابه بالتزكية بالمقارنة مع مجلس النواب السابع الذي لم يفز فيه سوى ثلاثة نواب بالتزكية فقط من أصل ستين نائباً، ولم يسمح للأحزاب السياسية بترشيح أعضائها كما سبق وحصل في الانتخابات السابقة، وتقدم جميع النواب كمستقلين وكان 59% من الفائزين من الوجوه الجديدة، واستطاعوا الدخول إلى البرلمان لأول مرة.[49]

ولا شك أن هذه الانتخابات كانت تطوراً كبيراً بالأخص إذا تذكرنا انتخابات مجلس النواب السادس التي لم تكن حرة، ولم يكن دخول عدد كبير من الوجوه الجديدة للمجلس لأول مرة إلا دليلاً على ذلك فالانتخابات كانت أكثر جدية من سابقيها ومعظم الذين رشحوا أنفسهم كانوا من المعتدلين. [50] أما العناصرالمتطرفة فقد تعلمت درساً فلم تتقدم للانتخابات وانعكس هذا الاتجاه في ضعف مجموع الناخبين من اليمين واليسار السياسي. [51]

أما السلطة التنفيذية المتمثلة بالملك والحكومة فقد أسرتها نتائج الانتخابات حيث سمحت لبعض الأحزاب بالتشكل ولم تسمح في الوقت نفسه للأحزاب العقائدية التي تمتد جذورها خارج البلاد بالعمل ولا بالتشكيل. وأصدرت عفواً عن جميع المسجونين باستثناء الشيوعيين الذين لم يطلق سراحهم حتى ربيع 1964. كما ألغيت نقاط التفتيش العسكرية التي كانت تحد من حرية السفر في الداخل والخارج.

وبالنسبة إلى تركيبة المجلس الاجتماعية والعلمية، فقد كان مشابهاً لسابقيه من المجالس، والفرق الوحيد أنه كان مجلساً تضفي عليه صفة الاعتدال وتكثر فيه الشخصيات والفئات المعتدلة التي لم تكن نقمتها على الوضع من الشدة بحيث تود تغييره أو الثورة عليه أي أن هذه الفئات كانت ترى ضرورة التغير في بعض الأمور والمراحل لكنها لم ترتأي التغيير الجذري أو الكلي.[52]

أما موقف النواب من القضية الفلسطينية فلم يتغير عن مواقفهم في المجالس السابقة من أنها: " لم تكن في يوم من الأيام مجرد قضية سياسية بل هي في عقيدة هذا البلد وفي أعماق ضمائر أبنائه " وأكدوا أن لا حرية للعرب من غير فلسطين ولا وحدة صادقة لهم بدونها. والدعوة إلى العمل على حشد الجهد العربي وتنظيمه، وعلى

(48) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 257.

(49) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 258

(50) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 27 – 28

(51) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص259

(52) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 28

إقامة علاقات مبنية على الصداقة والثقة المتبادلة بين الأشقاء العرب. وبالنسبة إلى العلاقات العربية دعا النواب إلى أن تكون مبنية على الود واعتبار أن كل بلد عربي أخ لنا والدعوة إلى التعاون مع الأقطار العربية في حرصها على حقن دماء العرب في اليمن وتمسكها بحق كل شعب عربي في اختيار نوع الحكم الذي يرغبه في بلده. وطالب النواب أيضاً أن ينضم الأردن للجمهورية العربية المتحدة أي مصر بعد انفصال سوريا في سبتمبر 1961 م وقيل أن سكان مدينة نابلس في الضفة الغربية رفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة، وأعلنوا العصيان المدني، وكان الضغط في مجلس النواب للدخول في مباحثات الوحدة لا يقل عن الضغط الجماهيري غالباً خارج المجلس. (53)

وكان للوضع الاقتصادي والتعليمي في البلاد نصيب في مناقشات المجلس حيث طالب الأعضاء بتحسين الحالة الاقتصادية للبلاد والاهتمام بالناحية الزراعية وزيادة الانتاج وتحسينه من خلال تقديم القروض والمساعدات للمزارعين. ودعا كذلك إلى الاهتمام بجهاز الأمن العام والعمل على التعبئة الوطنية وذلك للتمكين من تنفيذ المخطط الذي يرى أنه أصبح السبيل لاسترداد الأراضي المحتلة من فلسطين. (54) وفي مجال الخدمات طالب أعضاء المجلس من الحكومة مضاعفة جهودها خاصة في مجال التعليم في جميع مراحله التعليمية والصحة والخدمات الاجتماعية والاستمرار في بناء المدارس والمستشفيات وتحسين حالة اللاجئين من خلال تقديم برنامج خاص لوكالة الغوث وموقفها من قضية اللاجئين.

أما مجلس النواب الأردني الثامن فقد جرى انتخابه في يوم 6/ 7/ 1963، حيث قام الملك حسين بنفسه بتفقد سير عملية الاقتراع في القدس ونابلس، وسارت الانتخابات في هدوء ولم تحدث حوادث مخلة بالأمن (55). وبعد إجراء الانتخابات أعلنت وزارة الداخلية نتائج الاقتراع وكانت على النحو التالي:

- قضاء القدس وأريحا: كامل عريقات، وأمين محمد الحسيني، والحاج علي الدجاني، وأميل حنا صافيه، ومينا مروم.
- قضاء بيت لحم: حسين عبد الفتاح درويش، وموسى عيسى عايده، وأيوب مسلم، وعفيق بطارسة.
- قضاء الخليل: يوسف عبد الحميد التكروري، وصدقي الجعبري، وأحمد محمود حجة، وإسماعيل حجازي، وإسماعيل أبو علاف.
- قضاء نابلس: عبد القادر الصالح، وراشد أغا النمر، وعبد الرؤوف الفارسي، وعبدالله الخطيب، وحفظي ملمس، وداود الشخشير.
- قضاء جنين: فوزي جرار، ومحمد محمود ارشيد، ومعروف سليم رباع.
- قضاء طولكرم: هاشم الجيوسي، وعبدالله الفياض، ومحمود سعيد يونس.
- قضاء رام الله: كامل محي الدين محمد، وقاسم الريماوي، ومحمد أحمد البرغوثي، وعيسى عقل. (56)

ويلاحظ إعادة انتخاب كلٍ من: كامل عريقات عن القدس وأريحا، وحسين عبد الفتاح درويش عن بيت لحم، ويوسف التكروري، وأحمد حجة، واسماعيل حجازي عن الخليل، وعبد القادر الصالح، وراشد أغا النمر، وعبد الرؤوف الفارسي، وعبد الله الخطيب عن نابلس، أما عن طولكرم فكان عبدالله الفياض، وعن رام الله كان قاسم الريماوي وعيسى عقل. ولعل بروز هذه الوجوه مرة أخرى في البرلمان الأردني الثامن مرده إلى ظهور الكتل

(53) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 267 – 269

(54) نفسه، ص 269

(55) نفسه، ص 277

(56) صحيفة الدفاع، 24/ 5/ 1963، ص 3

الانتخابية في مناطق القدس ونابلس والخليل، التي بدورها نزلت الانتخابات ببرنامج انتخابي نال التأييد في الأوساط الشعبية.

أما بالنسبة إلى تركيبة المجلس الاجتماعية والحزبية، فقد كانت مشابهة لسابقيه من المجالس والفرق هنا أن الحكومة لجأت إلى مساعدة وجهاء المناطق وشيوخ العشائر وذوات البلاد في ضوء التكوين الاجتماعي والقبلي للمجتمع الأردني حيث تعتمد الحكومة من حين إلى آخر على شيوخ العشائر في حل بعض المشاكل لما لهم من شأن عند مواطنيهم. أما الضفة الغربية فقد ظهرت فيها أول كتلة انتخابية وهي جبهة التقدم الوطني لخوض الانتخابات عن منطقة القدس وأريحا، وظهرت كتلة أخرى في لواء الخليل هي الجبهة الشعبية. وخلال الدعاية الانتخابية لمست الأوساط الوطنية والشعبية مزيداً من التأييد لجبهة التقدم الوطني حيث استقبل أعضاء هذه الجبهة في مقرهم بالقدس وفوداً عديدة من الوجهاء والشباب الذين ايدوا موقفهم الانتخابي وعاهدوا مرشحي هذه الجبهة على التمسك بهم.[57]

وكان هذا المجلس كالمجلس السابع الذي سبقه من حيث ملائمته للسلطة التنفيذية وبالرغم من كونه لم يكن منتخباً انتخاباً حراً بالمعنى الصريح، إلا أنه قام بدوره كمنبر للمعارضة ترفع صوتها من خلاله، في حدود " معقولة ". ولكن الأحداث خارج الأردن كانت السبب مرة أخرى في حل هذا المجلس حيث كان عام 1966 مليئاً بالأحداث والنزاعات بين القوى التقدمية والمحافظة، بالإضافة إلى ذلك ازدادت عمليات الفدائيين العرب داخل إسرائيل.

أما موقف النواب من القضية الفلسطينية فكانت من المواضيع التي تم مناقشتها على مدار انعقاد جلسات المجلس حتى لا تكاد تخلو جلسة إلا وتناولها الأعضاء بالمناقشة والايضاح وقد كان ذلك نابعاً من إحساس المجلس تجاه القضية وخاصة تجاه مواقف الولايات المتحدة الأمريكية العدائية نحو الدول العربية وتأييدها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لإسرائيل. ومن هنا طالب المجلس من الحكومة أن تحتج رسمياً على هذا الموقف العدائي من الولايات المتحدة الأمريكية والمطالبة أيضاً من الحكومة بمعونة عربية حتى يستطيع الأردن أن يقف موقفاً حازماً من الولايات المتحدة الأمريكية [58]. وأكد بعض النواب على أن الطريق نحو تحرير الأرض مرهون بتعاوننا مع الدول العربية، إذ ليس للضعيف في هذه الأيام مكان، وطالبوا أيضاً أن تقف الحكومة موقفاً حازماً من بريطانيا إضافة إلى أمريكا اللتين تمدان إسرائيل بالأسلحة والخبراء. [59] كما بحث المجلس تصورات العمل من أجل القضية الفلسطينية وتركزت مناقشات جميع النواب على عدة مرتكزات هي: أن القضية الفلسطينية ليست مسؤولية دول عربية بعينها وأن قاعدة العمل لخدمة هذه القضية هي توحيد الجهد وتحديد الغاية ورسم الطريق ضمن خطة عربية مدروسة تضمن تعبئة الامكانات العربية وتنظيمها في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والإعلامية ومن غير الممكن أن يتحقق ذلك كله إلا في نطاق العلاقات العربية التي يسودها الصفاء والتعاون والتضحية المشتركة.(60)

كما نالت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أيضاً اهتماماً بالغاً من المجلس فقد شكل لجنة تعنى بشؤون اللاجئين أطلق عليها اسم (لجنة اللاجئين) مهمتها بحث ودراسة كل ما يتعلق بشؤون اللاجئين اقتصادياً واجتماعياً والاتصال مع وكاله الغوث الدولية، التي كانت تعاني آنذاك عجزاً مالياً قدر بأربعه ملايين ومائتي الف دولار للعام 66 – 1967 جعل الوكالة تخفض خدماتها الى اللاجئين الفلسطينيين، وفي هذا الشأن اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

---

(57) صحيفة الدفاع، 8/ 7/ 1963، ص4

(58) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 29

(59) محاضر مجلس النواب الأردني الثامن، 16/ 2/ 1964، ص 615.

(60) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 289

ضرورة اطلاع الرأي العام العربي على هذه المؤامرة الخطيرة التي تحاك بتأثير الصهيونية العالمية مع الدول الكبرى ضد قضية اللاجئين الفلسطينيين وهى الجانب الحى للقضية في المحافل الدولية، وذلك عند مناقشتها ومعالجتها بصورة متواصلة فى البرلمانات العربية والأجهزة التشريعية والتنفيذية وفى الصحافة وأجهزة الاعلام المختلفة العربية. وأن تأخذ الأردن زمام المبادرة فى إثارة هذه القضية باعتبارها تضم العدد الأكبر من اللاجئين عالمياً (61).

ولما كانت سياسة الدول الكبرى الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية نحو قضيه فلسطين بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص هي سياسة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بموقفها المتحيز للصهيونية في المحافل الدولية وبتعمدها زيادة عجز موازنه الوكالة غوث اللاجئين الدولية عاما بعد عام عن طريق تخفيض مساهمتها لخلق هذا العجز المتزايد، ولذلك فمن واجب الدول العربية ان تتخذ الموقف الموحد المناسب تجاه هذه السياسة المناوئة للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات مؤتمرات القمه العربية، ومطالبة الحكومة بإصدار التعليمات اللازمة الى ممثليها في مجلس الأمن ليتخذ موقف يتناسب مع التصرف الامريكي من القضية أثناء المناقشات التي تدور في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضيه فيتنام وأن تعمل الحكومة عن طريق الجامعة العربية بإعلام السكرتير العام للأمم المتحدة وتحذيره من الأخطار التي ستنشأ من سياسة التخفيض في موازنة الوكالة التي بدأت بها الحكومة الأمريكية والتأكيد بأن الحكومات العربية تعتبر الامم المتحدة مسؤوله مسؤوليه كامله عن وضع اللاجئين الحاضر وأن على الأمم المتحدة أن تجد الوسائل السريعة لتغطية هذا العجز [62].

وبهذا يكون مجلس النواب الثامن قد أولى القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين عنايتة خاصة وأن الأردن له النصيب الأكبر في احتضان العديد من اللاجئين أثناء حرب 1948م وبعدها. وخلال هذه الفترة بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بالظهور وخاصة بعد أن وجه الرئيس جمال عبد الناصر الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي أثناء الخطاب الذي ألقاه في بورسعيد بمناسبة الاحتفال بذكرى انسحاب القوات الانجليزية والفرنسية بعد حرب السويس عام 1956م. وكانت هذه الدعوة قد جاءت بعد أن تعثر اتحاد الأقطار الثلاثة مصر وسوريا والعراق، وقبل الملك حسين المشاركة فيها، وذلك لوضع استراتيجية مشتركة لإبطال خطط إسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن وتم في ذلك المؤتمر الإعلان عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر وفي نهايته أصدر الرؤساء العرب في 17/ 12/ 1963 قراراً بالتصدي لتهديد إسرائيل في جبهة مشتركة [63].

وفي مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في الاسكندرية في 5/ 8/ 1964 وافق الملك حسين والقادة العرب على مفهوم " الكيان الفلسطيني " الذي يقوم على تعبئة الشعب الفلسطيني [64]. وكان قد أعلن رسمياً عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في 28/ 5/ 1964 في مدينة القدس واشترك فيه ما يزيد على الاربعمائة مندوب، أعلن خلاله الميثاق الوطني الفلسطيني، واختار المجلس أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية فعمد بدوره إلى تعيين أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير وكانت هذه اللجنة مؤلفة من أربعة عشر عضواً. ونص الميثاق على أن فلسطين كل لا يتجزأ وأن دولة إسرائيل غير شرعية وأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي صاحبة الأهلية الشرعية لتحرير فلسطين ولكنها سوف لا تمارس أي سيادة على الضفة

(61) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص290

(62) محاضر مجلس النواب الاردني الثامن، 20/ 2/ 1962، ص571 –572

(63) خالد أبو ربيع، المرجع السابق287

(64) John w. Amos, Palestinan Resitance: Organization of National Movement. New York: pergamon press, 1980), P37

الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية. ويقول الميثاق أخيراً بأن المنظمة سوف تتعاون مع سائر الدول العربية ولكنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول [65].

تلك هي الظروف التي تم فيها إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أما فيما يتعلق بموقف البرلمان الأردني من الاعتراف بالمنظمة فقد كان مؤيداً لموقف الملك حسين الذي اتخذه خلال القمة العربية ولموقف الحكومة الأردنية من ظهور الكيان الفلسطيني و منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر البرلمان ذلك من نتائج الموقف الايجابي والجهود التي بذلها الملك حسين في سبيل إنجاح مؤتمر القمة وذلك بتلبية الدعوة والمشاركة في أعماله وأبدى أيضاً مجلس الأعيان الأردني الموقف نفسه. [66]

أما بالنسبة للحياة الاقتصادية فقد أخذت الحيز الأكبر في مناقشات مجلس النواب الأردني الثامن وخاصة بعد أن أخذ الاقتصاد الأردني في النمو إلى الأفضل وقد طالب المجلس الحكومة بفتح الباب أمام الشركات الشرقية والغربية بعد أن جرى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي زعيم الدول الشيوعية والاشتراكية وخاصة فتح المجال أمام الشركات للعمل على اكتشاف البترول [67]وأيضاً البوتاس من البحر الميت، فقد ركز على الدجاني (نائب القدس) خلال مناقشة موضوع شركة البوتاس العربية بأنه عندما حلت إسرائيل على أرض فلسطين سارعت بإنشاء شركة البوتاس التي تعتبر من المؤسسات الحيوية في إسرائيل لاستغلال أملاح البحر الميت محاولة بذلك بناء موطئ قدم في المناطق النائية من البلاد [68]. وقد أرجع النواب اهتمام الأردن بمشروع البوتاس إلى سنة 1953 م الذي تأخر بسبب نقص الخبرة العملية والعلمية في هذا الميدان، إلى أن مضت إحدى عشر عاماً وهي في طي الكتمان دون إخراجه إلى حيز الوجود وتساءل البعض عن الأسباب التي أجلت هذا المشروع، وهل هي أسباب سياسية أم أسباب أخرى، وأكد بعضهم على أن الحكومات المتعاقبة كانت قد أنفقت على تخطيط ودراسة استغلال هذا المشروع مبالغ كبيرة، وقد أعدت له جهازاً كاملاً من الموظفين يتقاضون الرواتب منذ أن كان فكرة إلى ذلك التاريخ مما كبد الخزينة مبالغ طائلة. وكان أعضاء المجلس يطالبون الوقوف على معرفة المراحل التي تم التوصل إليها في المشروع وأسباب تعثره وطالبوا الحكومة بإحياء هذا المشروع الحيوي[69].

أما بالنسبة إلى حرية الرأي والصحافة فقد طالب المجلس بضرورة أن يطلع الرأي العام على ما يجري من مناقشات داخل المجلس، ليشعر المواطن أنه يعيش في ظل ديمقراطية نيابية برلمانية سليمة، وأن يشعر أيضاً كل مواطن داخل البلد بأننا نحافظ على الحياة الديمقراطية ولإثبات أن الشعوب برغم قلة مواردها تنمو وتزدهر في ظل الحياة البرلمانية ومن أولها " الصحافة " فيجب أن نعطي للصحافة حريتها ضمن القانون لتستطيع أن تعبر عما يدور داخل المجلس. وذكر بعض النواب بأن الحكومة تسمح بعض الأحيان بنشر المقالات عندما تكون لصالح سياسة الحكومة ويسمح أيضاً بنشر تأييد المجلس عندما يكون لصالحها أيضاً، وبالتالي كيف يمكن تقييد الحرية من جهة وإطلاقها من جهة أخرى ؟ ولهذا طالب أيضاً بعض النواب من الحكومة بأن تكون الصحافة حرة في نشر ما تريد دون قيد. [70]

---

(65) أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن، دار الجيل والدار العربية، عمان، 1989، ص 119.

(66) الحسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، ترجمة غالب غالب طوقان، نشرها بالفرنسية فريدون 1975، عمان، ص 203

(67) محاضر مجلس النواب الاردني الثامن، 7/ 10/ 1964، ص 22

(68) نفسه، 19/ 4/ 1964، ص 1083

(69) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 285

(70) محاضر مجلس النواب الثامن، 1/ 12/ 1965، ص 161

نهاية مجلس الأمة الأردني الثامن:

كان الأردن قد عاش في الثلاث سنوات التي تلت عام 1963 حتى عام 1966 م فترة هادئة بسبب الوفاق مع مصر حيث استجاب الملك حسين خلالها إلى الدعوة التي وجهها الرئيس جمال عبد الناصر للمشاركة في مؤتمر القمة العربي الأول والثاني الذي انعقد في مصر ووافق الملك على القيادة العربية الموحدة تحت القيادة المصرية، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وفي 23/ 7/ 1964م اعترف الأردن بالنظام الجديد في اليمن. [71] وأعلن سياسة عدم الانحياز تأكيداً لسياسته المستقلة واعترف في أول شباط 1964 بالاتحاد السوفيتي، وقام بوساطة بين السعودية ومصر أثمرت عن التوقيع على اتفاقية جدة في 26/ 8/ 1964 إلا أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً بين المحافظين والتقدميين إذ أن أموراً عديدة أفسدته منها الاستمرار في حرب اليمن، واشتداد التنافس بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل وميل الملك حسين إلى جانب الملك فيصل.[72]

وزاد الوضع توتراً عندما استقبل الملك حسين الملك فيصل خلال زيارته إلى الأردن التي قام بها في يناير (كانون الثاني) من عام 1966م فقد أثارت تلك الزيارة غيظ الرئيس جمال عبد الناصر فالملك فيصل كان يدعم النظام الملكي في اليمن ضد القوات المصرية.[73] هذا بالإضافة إلى الضغط الذي بدأ في عام 1966م حيث كان هذا العام مليئاً بالأحداث بالنسبة إلى الأردن فقد زادت عمليات الوطنيين والفلسطينيين داخل إسرائيل، وكان الحكم في سوريا يمول هذه العمليات ويشجعها. وادعت إسرائيل أن الأردن على علم بهذه العمليات ويشجعها وزاد الضغط العربي على الأردن لكي يقبل بالسماح لفرق من جيش التحرير الفلسطيني بالدخول إلى الأردن فكان جواب الملك على هذا الضغط بأنه لابد أن يوجد في الأردن جيش واحد ودولة واحدة. وقد رافق هذا الضغط أن يقبل الأردن شراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي، وأن يسمح لقوات عراقية وسعودية بالدخول إلى أراضيه للمساهمة في الدفاع حال وقوع هجوم إسرائيلي كبير عليه. [74]

ولكن على توالي الشهور كانت غارات الفدائيين الفلسطينيين تزداد فمثلاً بين أكتوبر ومنتصف نوفمبر من عام 1966 دخول مسلحو المنظمة إلى إسرائيل من الأراضي الأردنية إحدى عشر مرة، وكان رد فعل إسرائيل على ذلك عاصفاً، ففي 13/ 11/ 1966م قامت بالهجوم على قرية السموع جنوب الضفة الغربية وأسفر ذلك الهجوم الوحشي على نسف جميع مباني القرية وتشريد أهلها. [75]

ومنذ ذلك اليوم بدأ الأردن يتعرض لهجوم الدعاية المصرية والسورية ورجال المقاومة على السواء وأصبح الجو في الأردن مشحوناً بالقلق وعدم الاستقرار وكان سكان الضفة الغربية وبالأخص الذين يقطنون بالقرب من الحدود مع إسرائيل شديدي السخط على الحكومة الأردنية لعدم تمكنها من الدفاع اللائق عن القرى العربية. ولا شك بأن الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع الأردنية كان المقصود منه زعزعة الحكم في الأردن وإفهام السلطات الأردنية بأنه باستطاعة إسرائيل أن تزعزع سلامة البلاد حيثما شاءت. وقد ادعت إسرائيل بأن الهجوم جاء نتيجة لعمليات الفدائيين ضد إسرائيل وعلى الرغم من أن معظم العمليات لم تأت من الأردن وحتى لو صح أنها كانت مصدرها فكانت تجيئ من أفراد لا علاقة لهم بالدولة (المقصود حركة فتح)، بل أن الدولة لم تكن تشجعهم، ورغم ذلك فقد جاء الهجوم على الأردن وكأنما تريد إسرائيل إلقاء الدرس على الدول العربية أنها ستضرب البريء مع غيره

(71) خالد أبو ربيع، المرجع السابق، ص 292

(72) نفسة، ص 292

(73) الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 204

(74) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 31

(75) الحسين بن طلال، المرجع السابق، ص 31

أينما وحيثما شاءت. وعلى أثر ذلك تفجر الموقف الداخلي وحصلت الاضطرابات والمظاهرات وأعمال العنف التي صاحبها بعض الانفجارات داخل البلاد مما أدى إلى إقدام الحكومة في 23/ 11/ 1966 على حل المجلس الأردني الثامن. (76)

وعلى هذا فإن حل مجلس النواب الثامن كان يرجع إلى أمور خارجة عن نطاقه ولا حول له عليها من سلطان لا بل كان الاستقرار سلعة نادرة في الأردن، والملك الذي حاول بكل مهارة ودقة أن يحقق بعضاً من الاستقرار وأن يسيطر على جميع موجات القلق، عاش ليرى أحلام الاستقرار تبددها إسرائيل بين غمضة عين وانتباهتها. وعند حلول موعد انعقاد مجلس الدفاع للجامعة العربية في آذار 1967 قاطعته الأردن والسعودية بعد ارتفاع الأصوات التي تنادي بإسقاط الأردن والسعودية وتونس من خطة الدفاع العربي.

وفي تلك الظروف التي سادتها الحرب الباردة بين التيارين المحافظ والتقدمي وخاصة بين الأردن ومصر جرت الانتخابات النيابية **لمجلس الأمة التاسع** بتاريخ 15/ 4/ 1967 م، وكالمجلس الذي سبقه أفرزت الانتخابات مجلساً محافظاً ويشابه قائمة بأسماء العائلات العريقة والمهمة في الأردن.

ولم يستطع هذا المجلس أيضاً أن يعمل في سلام فقد كان انتخابه بادرة شؤم على الأردن إن لم نقل على العالم العربي أجمع. ففي أيام ستة سوداء اعتدت إسرائيل على الأردن ومصر و سوريا وتمكنت من احتلال الضفة الغربية بأكملها وسيناء ومرتفعات الجولان في سوريا، وبسبب ظروف الاحتلال لم تجرِ انتخابات نيابية بعد انتهاء مدته الدستورية في عام 1971 إذ بقي المجلس قائماً حيث عقد عدة اجتماعات لاتخاذ قرارات هامة أو لتعديل الدستور إلى أن صدرت إرادة ملكية بحله اعتباراً من تاريخ 7 شباط 1976م.

كان لابد أن ننوه أنه كان يتم انتخاب بعض النواب الأردنيين أنفسهم في مناطق مختلفة بسبب أن المجتمع الأردني هو مجتمع عشائري قبلي، أما بالنسبة للضفة الغربية فكان يتم إعادة انتخابهم في معظم المجالس أن هؤلاء الأعضاء كانوا من العائلات الثرية التي ترتبط مصالحها الاقتصادية مع شرق الأردن، وكانت تمتلك الأموال الكافية لكي تنفق على حملاتها الانتخابية، وكان ولاؤها السياسي للعائلة الهاشمية مثل: عائلات المصري وطوقان والشكعة في نابلس، والجعبري وعمرو في الخليل، والحمد لله في طولكرم. أما الذين كان يتم إبعادهم عن الانتخابات فهم أصحاب الاتجاهات العقائدية، أي البعثيين والشيوعيين وكانت تتم محاربتهم من قبل النظام ويوضعون في السجون، وهذا كان له تأثير كبير على حملاتهم الانتخابية وخوف الناس من انتخابهم.

الخاتمة:

وتكمن أهمية الفترة التي أعقبت ضم الأردن للضفة الغربية الفلسطينية (1950-1967) في دخول العامل الفلسطيني كقضية وطنية وقومية ملتهبة، والأحزاب العقائدية التي طرحت البديل للتطور السياسي عن طريق البرلمانات وظهور زعامة الرئيس جمال عبد الناصر التي عززت هذا الطرح وكثفت تأثير العوامل العربية على الساحة الأردنية.

وهكذا أخذت الفترة التي بدأت بعهد الملك حسين ورئيس الوزراء فوزي الملقي ونشوء المعارضة البرلمانية في عهد توفيق أبو الهدى مساراً مختلفاً تماماً عما كانت عليه من قبل حيث تدفقت في تلك الفترة الأحزاب السياسية العقائدية التي تعاملت مع الحياه السياسية الأردنية ويلاحظ أن تلك الأحزاب كانت قد لعبت دوراً معيناً في فترة قصيرة بين عامي 1952 – 1956 وأنها لم تؤثر جذرياً في حياة الأردن السياسية بالرغم من أنها كانت قوى منافسة

(76) كامل أبو جابر، المرجع السابق، ص 31- 32

للنظام، ويعود ذلك لعدم استطاعة الأحزاب العمل في حرية سياسية. ورغم السماح لها بترشيح مرشحيها لخوض الانتخابات في مجلس النواب الثاني والثالث إلا أنها لم تحصل على المقاعد الكافية التي تجعلها ذات اهمية كبرى في المشاركة.

قائمة المصادر والمراجع

1- الحسين بن طلال، **مهنتي كملك: أحاديث ملكية**، ترجمة غالب طوقان، نشرها بالفرنسية فريدون، عمان، الأردن، 1975م.

2- طاهر المصري، **اللاجئون الفلسطينيون مشكلة تفاوضية أم تفصيلية استراتيجية**، ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2000م.

3- علي محافظة، **العلاقات الأردنية البريطانية (1921 – 1957)**، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.

4- فيصل بطاينة، **ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة**، ج1، الإمارات العربية المتحدة، (د. ت).

5- كامل أبو جابر، **المجلس النيابي في المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة في التطور السياسي**، مخطوط مترجم من اللغة الانجليزية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1980م.

6- مجلس الأمة الأردني السادس (أعيان ونواب)، عدد (27)، 1/ 7/ 1962م.

7- محاضر مجلس النواب الأردني السادس، عدد الجلسات 3، 3/ 11/ 1961م.

8- هاني الحوراني، **التركيب الاقتصادي– الاجتماعي لشرق الأردن (1921 – 1950)**، مركز الأبحاث (م. ت. ف)، بيروت، 1978م.

الرسائل الجامعية

1- خالد سالم إسماعيل أبو ربيع، **الحياة البرلمانية في الأردن منذ وحدة الضفتين (1950-1967م)**، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، 1991م.

المراجع الأجنبية

1- Vatikiotis P.J، Politics and The Military in Jordan: A Study of The Arab/ Legion (1921- 1957) Frankcass and co. London، 1967، P52

الصحف والمجلات

1- صحيفة فلسطين، 26/ 09/ 1961م. عدد 9945

2- صحيفة فلسطين، 20/ 22/ 10/ 1961م. عدد 9969

3- صحيفة الدفاع، ص4، 24/ 5/ 1963م. عدد 8317